Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

تاسعاً : احتج أكثر القائلين بزيادة حرف في الأصل الثلاثي باللهجات العامية ومن ثم قاسوا ماورد فيها على العربية الفصحى .

لكن هذا القياس ليس صحيحا ، فاللهجات العاميّة في اللغة العربية لا يمكن أن ترتقى إلى متانة وقوة الفصحى وخلوها من اللحن بأية حال مهما تنوعت صورها ؛ لأن العامية هذه عبارة عن مجموعات متداخلة ومختلطة من اللغات الأعجمية ومن بعض كلمات الفصحى التي أدمجت مع غيرها أو مع الكلمات الأعجمية وفقدت قسما من أحرفها وحركاتها نتيجة لذلك الدمج والاختلاط فأدى إلى فقدان المعنى الأصلي والدلالة الوظيفية التي كانت تؤديها تلك الأسماء والأفعال قبل الدمج والخلط والتغيير ، وقد حفظ القرآن الكريم اللغة العربية من الضياع ، ولولاه أصبح العربي لا يفهم أخاه العربي عند اختلاف قطريهما .

فلم يبق إذن إلا القول بصحة كون الأصول الثلاثية أصلا للعربية ، وهي أقل الأصول التي تدل على دلالات معنوية ووظيفية في أُنفُيتها إذا أضيفت إليها الحركات لتكوين الأسماء والأفعال واشتقاقها منها .

ولا أحد ينكر وجود الأصول الثلاثية في جميع اللغات السامية إضافة إلى بعض الثنائيات التي لا يصح عَدُّها الأصل الأول لهذه اللغات .(٢٧)

إن التطور اللغوي عمل متفق مع طبائع الأشياء ومتداخل ، ولو كان اختراع اللغات متدرجا بحسب أحرفها ، وعددها ؛ لصارت الحروف التي لا معنى لها في ذاتها نحو : حروف الجَرّ وبعض الأدوات أسبق في العمر الزمني من الألفاظ ذوات المعاني وليس الأمر كذلك .

ومن الأدلة القاطعة على ترجيح الأصول الثلاثية أصلاً للعربية ، كثرتها في الأسماء والأفعال عموماً ، ولو كانت متطورة من أصول ثنائية فلماذا لم تكن الألفاظ الرباعية أو الخماسية المستعملة فعلاً في العربية أكثر منها ؟ مع العلم بأن مرحلة بناء

---

(٢٧) فصول في فقه العربية ٢٦٦ .